متطلبات ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات – "قطاع إنتاج التمور وتنمية صادراته في الجزائر نموذجا"

Requirements for promoting foreign trade outside the hydrocarbon sector The date production sector and the development of its exports in Algeria as a model

فاطيمة بلغربي[1]، خولة حلاسي[2]،

Fatima Belgharbi[1], Khaoula hallaci[2]

[1] جامعة تيارت، fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

[1] جامعة البويرة، k.hallaci@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2021/10/08 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/15؛ تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تعتبر زراعة النخيل في المجتمعات العربية ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة خاصة في هذه الدول ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية لذلك اعتبرت شعارا لها وتجسيدا علميا لمكانتها ولتألفها مع البيئة المحلية. حيث لا تخلوا حديقة أو شعار من النخيل بأنواعه المختلفة الإنتاجية والتزيينية وتعتبر أشجار النخيل رمزا للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفا مع البيئة الصحراوية نظرا لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى.

مقدمة:

مع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوفر فيه على مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن أجل تنويع صادراتها الخارجية خارج المحروقات، اتجهت مؤخرا إلى تدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور وتصديرها.

حيث يحتل القطاع الزراعي العربي دورا بارزا منذ القدم في اقتصاديات الوطن العربي، حيث ساهمت الزراعة بين 25-30% في ناتجه المحلي الإجمالي في الستينات والسبعينات، إلا أن هذه المساهمة تراجعت في الثمانينات والتسعينات لأقل من 17.6%، كما تراجع حجم العمالة الزراعية من إجمالي القوة العمالية العربية من 60% إلى 40% في الفترتين السابقتين وهذا ما انعكس سلبا في مساهمة الزراعة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي.[1]

[1] **المؤلف المرسل**: فاطيمة بلغربي، **الإيمايل**: fatima.belgharbi@univ-tiaret.dz

وتعتبر زراعة النخيل في المجتمعات العربية ذات أهمية خاصة ليس فقط كمصدر للغذاء ولكن لارتباطها بعادات وتقاليد وقيم اجتماعية توارثتها الأجيال، مما جعل للنخيل نظرة خاصة في هذه الدول ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية لذلك اعتبرت شعارا لها وتجسيدا علميا لمكانتها ولتألفها مع البيئة المحلية. حيث لا تخلوا حديقة أو شعار من النخيل بأنواعه المختلفة الإنتاجية والتزيينية وتعتبر أشجار النخيل رمزا للبيئة الصحراوية حيث أنها من أكثر النباتات تكيفا مع البيئة الصحراوية نظرا لتحملها درجات مرتفعة من الحرارة والجفاف والملوحة قد لا تتحملها كثير من النباتات الأخرى.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي من خلال إنتاج التمور في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية والدعوة إلى تفعيل هذا القطاع كإستراتجية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية؛
المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي "إنتاج التمور" ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية وترقية الصادرات؛
المحور الثالث: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات.

المحور الأول: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية، إذ يمكن عن طريقها إشباع الكثير من الاحتياجات التي يصعب إشباعها بدونها، ولاشك أن ذلك يرجع إلى تميز كل دولة ببعض المميزات الطبيعية أو المكتسبة والتي تجعلها ذات كفاءة معينة في إنتاج سلع بذاتها دون غيرها من الدول.[2]

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل، إذ لولا قيام المبادلات الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج بعض السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجاتها دون أن تنتج شيئا من سلع أخرى، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع ولما قامت التبادلات التجارية الدولية.[3]

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره.[4] هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية* أنها: "**عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل** ".[5]
كما يقصد بها اختصارا تلك: "العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي".[6]

تعرف التجارة الخارجية بأنها:

- ☑ فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.
- ☑ هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي. [7]

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع: ويشمل:

- ☑ الصادرات والواردات المنظورة.
- ☑ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- ☑ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- ☑ الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "**التجارة الدولية**" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات. [8]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- ☑ تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على اكبر ناتج كلي ممكن. [9]
- ☑ ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- ☑ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية. [10]
- ☑ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب. [11]
- ☑ توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة.
- ☑ تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.
- ☑ تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.

- ☑ تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.[12]
- ☑ تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل*** نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال فقد حققت التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1.050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2%، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7%، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 بالمائة.[13]

الجدول رقم "01": التجارة الخارجية الإجمالية العربية (2004–2008)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي ل 2004-2008
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1.049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9.133.2	10.370.5	12.005.2	13.808.9	15.7354.	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	.9477	10.747.9	12.448.9	14.092.5	16.1691.	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في العالمية%	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية%	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

* **بيانات أولية.**

المصادر: – الاستبيان الإحصائي للتقرير العربي الموحد لعام 2009.

– صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، جوان 2009.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي " إنتاج التمور" ومدى مساهمته في التجارة الخارجية الجزائرية وترقية الصادرات

أولا: واقع القطاع الزراعي:

تملك الجزائر قدرات معتبرة في المجال الزراعي فتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر في الشمال حوالي 7.5 مليون هكتار وهو ما يعادل 03 بالمائة من مساحة البلاد، وتقدر مساحة الأراضي التي يتهاطل عليها سنويا أكثر من 400 ملم من الأمطار ب 1مليون هكتار فقط.[14]

وتقدر المساحة المخصصة فعلا للفلاحة بـ 47 مليون هكتار منها 07 مليون هكتار غابات، 32 مليون مستعملة كمراعي وممرات والباقي 08 مليون هكتار يمثل المساحة المستعملة للفلاحة، وفيما يلي يمكننا أن نستعرض أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر والمساحات التي تغطيها.

سجل القطاع الزراعي في الجزائر معدل نمو سنوي قدر بـ 6% منذ سنة 2000 ، مما سمح بربح نصف مليون هكتار للمساحة الصالحة للزراعة لترتفع إلى 8 ملايين هكتار .

وكشف وزير الزراعة الجزائري رشيد بن عيسى، أن توسيع المساحة القابلة للزراعة سمح برفع عدد العاملين في القطاع الزراعي بمليون عامل لينتقل إجمالي عدد العاملين في القطاع إلى 3.5 مليون عامل. غير أن ذلك لم يحدّ من الارتفاع المستمر للفاتورة الغذائية التي تجاوزت 8 مليارات دولار سنة 2008، رغم ارتفاع إنتاج الحبوب من 15 مليون قنطار سنة 2000 إلى 43 مليون قنطار عام 2007 قبل أن ينخفض إلى 21 مليون قنطار سنة 2008 بسبب الجفاف، علماً أن حاجيات الجزائر من هذه المادة تقدر بـ 60 مليون قنطار في العام .[15]

وتعمل الحكومة على تكثيف زراعة الحبوب مستفيدة من ارتفاع عدد السدود إلى 72 سداً بطاقة استيعاب في حدود 7.8 مليار م^3، فضلاً عن إنجاز 13 محطة لتحلية مياه البحر في أواخر سنة 2009 يقدر إنتاجها بداية من سنة 2011 بـ 2.2 مليون م^3 يومياً، وهو ما يعادل 825 مليون متر مكعب سنوياً .

واستفادت منطقة الجنوب الجزائري والهضاب العليا من تحويلات مياه النقب المنجزة على الطبقات الجوفية على غرار التحويل الجاري إنجازه لتزويد ولاية تمنراست (2100 كم جنوب العاصمة) انطلاقاً من منطقة عين صالح الواقعة شمال الولاية، على مسافة تقدر بـ 740 كلم.

الجدول رقم "02": أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر لسنة 2000

الوحدة: مليون هكتار

المحاصيل الكبرى	أشجار مثمرة	أشجار الورديات	زراعة الكروم	أشجار الزيتون	أشجار النخيل	أشجار الحمضيات	البطاطا
5.5م.هـ	517000	113000	59000	164000	100000	45000	72000

المصدر: *www.aoad.org*

نلاحظ أنه من الناحية الإنتاجية والنباتية، الجزائر تنشط بكثير في مجال زراعة الحبوب، البطاطا الحمضيات، الزيتون و**النخيل**، أما من ناحية الإنتاج الحيواني فيرتكز على خمسة أنواع أساسية وهي الأبقار، الأغنام، الماعز، الأحصنة،

الإبل بمعدل يمثل 22 مليون رأس (1990-2000)، يمثل منها الغنم أكثر من 80%، الماعز 7.12%، البقر 6%، عددها يقدر بـ 3.1 مليون رأس بما فيها 80% من البقر الحلوب، ولدينا الجدول التالي يبين نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات:

الجدول رقم "03": نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات (2000-2006)

الوحدة 10 مليون دج

المواسم	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مجموع الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54613
صادرات المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73
النسبة %	0.15	0.15	0.19	0.20	0.18	0.15	0.13

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نمو الصادرات الزراعية في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى حيث نجد أنها لم تتجاوز 2% من إجمالي الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن الطموحات التي تسعى الدولة إليها من خلال ما توفره من دعم وتسهيلات لهذا القطاع (مسح ديون الفلاحين مثلا).

وقد فاقت صادرات الجزائر خلال سنة 2003 ما يقدر بـ 135 مليون دولار أمريكي منها 51.504 مليون دولار للسلع الغذائية.[16]

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة خاصة في قطاع زراعة التمور والذي هو محور بحثنا المقبل وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: إنتاج التمور في الجزائر ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية:

بالرغم من إنتاج التمور يحتل مكانة هامة في الزراعة الجزائرية بوجه خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام إلا أن التمور الجزائرية خاصة ذات الجودة الرفيعة منها على غرار "**دقلة نور**"* لم تتمكن من تصحيح وضعها لحد الآن في السوق العالمية، من خلال رفع قيمة صادراتها التي لا تزال ضعيفة جدا ، حيث لا تتجاوز 1 في المائة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أنها قادرة على تحقيق مداخيل هامة من العملة الصعبة لو نالت حقها من الاهتمام، من خلال معالجة أشجار النخيل من الأمراض والآفات التي تتسبب في فساد وإتلاف ما بين 20 إلى 30 بالمائة من الإنتاج الوطني سنويا، وحماية هذا المنتج من الاستنزاف الذي يتعرض له بفعل مقايضته بسلع أخرى،[17] وتمريره عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر بطرق غير قانونية .

ورغم أن الجزائر تعد من بين أكبر الدول المنتجة للتمور في العالم (المرتبة 7 من بين 15 أكبر دولة مصدرة للتمور)، بإنتاج سنوي يقدر بـ26,5 مليون قنطار سنويا، وتملك 160 ألف هكتار من النخيل وتتوفر على 17 مليون نخلة، إلا أن معدلات تصدير هذا المنتج ضعيفة جدا لا تتعدى 2.36 بالمائة من حجم الإنتاج الوطني الإجمالي، إذا ما تمت مقارنتها باستهلاك السوق العالمية، أو بمعدلات تصدير الجارة تونس، فهذه الأخيرة تملك مساحات أقل بكثير منا، لكن رغم ذلك

قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال عكس الجزائر، التي لم تستطع حتى حماية منتجها الذي يضيع منه سنويا ما بين 20 إلى30 بالمائة بفعل التسوس وعدم المعالجة،[18] كثيرا ما يدفع ثمنه المنتجون والمستهلكون على حد سواء، في وقت لا تزال الدولة عاجزة عن إعداد سياسة فعالة لإعطاء هذا المنتج مكانته الحقيقية، رغم اعتباره الثروة الثانية بعد البترول، ومن الشعب الأساسية والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأحد حلقات مسألة تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للجزائر.

أ: إنتاج التمور في الجزائر: عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم ، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت "دقلة نور" بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، ولقد عرفت زراعة النخيل في الجزائر مند زمن بعيد حيث تدل الدراسات والأبحاث التي أجريت في صحرائنا على أن منطقة الواحات كانت تعرف نشاطًا اقتصاديًا ضخما تمثله شبكة تجارية متطورة بين مختلف القبائل والأسواق التجارية.

وككل المنتجات الزراعية فإن إنتاج التمور يتصف بالتعقيد من حيث اختلاف الظروف الطبيعية ومنها المرتبطة بعامل المناخ والمياه والانعزال النسبي للواحات عن بعضها البعض.[19]

1- **واحات التمور:** تعتبر الواحات المتفرقة عبر ربوع الصحراء الجزائرية المناطق الزراعية الرئيسية لنخيل التمور ويمكن تصنيفها كما يلي:[20]

الزيبان :بسكرة، بوسعادة، طولقة.

وادي سوف :الوادي.

وادي ريغ : ورقلة، توقرت، جامعة و المغير.

واحة واد ميزاب.

توات : أدرار، رقان.

قورارة :تيميمون.

الساورة : بشار.

الهقار : تمنراست.

تيديلكت :عين صالح.

تادميت :المنيعة.

الطاسيلي:عين أمناس وجانت.

2- **تقسيم حسب أنواع التمور وخصائصها:** يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي:

☑ التمور الجافة: دقلة بيضاء– مش دقلة –تين ناصر.

☑ التمور النصف جافة: دقلة نور– تافزوين –تمجوهرت – أزرزة.

☑ التمور اللينة: الغرس – آدالة– بنت أخبالة.

ب: تسويق التمور(تجارتها): يعتبر التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي لأي دولة، فالتسويق مكمل لعملية الإنتاج لأنه لا يمكن إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن أنسابه من المنتج إلى المستهلك .ففي بداية النهضة الزراعية لم تبرز المشكلة التسويقية بالصورة التي برزت عليها الآن حيث كانت الأسواق المحلية تقوم باستهلاك كل ما ينتج ولكن التطور الذي حدث ففي المجال الزراعي مثلا في استخدام الأساليب الزراعية المتطورة الذي ترتب عليه زيادة الإنتاج بشكل كبير .ومحصول التمور هو موضوع المشكلة التسويقية فإنه يواجه مشكلة تتمثل في الكساد وتدهور إمكانية التسويق يتضح هذا جليًا في الكميات التي تصدر من التمور للأسواق الخارجية قليلة جدًا مقارنة بالكميات المنتجة[21].

ت: معوقات إنتاج وتصدير التمور الجزائرية: تقف في وجه زراعة وإنتاج التمور الجزائرية لغرض استهلاكها من جهة وتصديرها من جهة أخرى جملة من العراقيل والمعوقات أثرت على قطاع النخيل بشكل عام، وقللت من نسبة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات إذ لازالت نسبتها ضئيلة جدا هذا بالرغم من أن هذا المنتج يشغل مكانة هامة لو أنيطت له الرعاية والمرافقة المستمرة، ويمكن إيجاز أهم العراقيل فيما يلي:

- ☑ المعوقات الخاصة بالحالة الصحية للأشجار: بحيث يتعرض النخيل والثمار المنتجة منه إلى العديد من الحشرات والأمراض التي تسبب ضياع أو فقد في الإنتاج على مستوى النخلة، ضف إلى ذلك ضياع وفقد مستوى الإنتاج على مستوى المخازن ومن بين هذه الأمراض نجد دودة التمر حيث تسبب هذه الحشرة خسائر كبيرة تفوق ما نسبته 30 بالمائة من الإنتاج على مستوى المخازن والمزارع.[22]
- ☑ تأخر التراخيص والموافقات حول الاشتراطات الصحية والصحية النباتية من طرف المكلفين بها أعضاء سلطات الصحة مما يعرض جودة التمور المخزنة إلى التلف وهو ما يهدد العقود المستقبلية لمنتجي التمور الجزائريين مع المتعاملين الأجانب.
- ☑ انخفاض المستوى الفني في الإنتاج وضعف المعرفة التقنية للمزارعين التقليديين الذين يشكلون الأغلبية، مما يعرقل إمكانية إتقانهم للأعمال المنوطة بهم وبالتالي تنخفض مساهمته في ترقية وتدعيم المنتج الوطني خاصة ذلك الموجه للتصدير.
- ☑ النقص الملحوظ الذي تعرفه عديد الولايات الجزائرية المختصة في إنتاج التمور بالجانب المتعلق بغرف التبريد، نتيجة انخفاض وعي الفلاحين بأهمية هذه الغرف لحماية منتجوهم الذي يتعرض للتلف بسبب الحرارة الشديدة بالمنطقة، خصوصا في فصل الخريف، وهو الفصل الذي يعرف بموسم الجني بالنسبة للتمور.
- ☑ نقص مياه السقي الفلاحي بأكبر المناطق المنتجة للتمور، على غرار منطقة طولقة ببسكرة وملوحة مياه السقي الفلاحي بالمجمّعات الزراعية للنخيل، خصوصا في منطقة عين البيضاء بورقلة، وكذا مشكلة التطهير التي أضرت كثيرا بهذا المنتج الإستراتيجي بهذه المنطقة رغم بعض البرامج والمشاريع التي استفادت منها هذه المناطق المنتجة للتمور.
- ☑ ندرة الأيدي العاملة المتخصصة في زراعة النخيل مع ارتفاع أجورها وقد انعكس هذا على زراعة هذا المنتج الأمر الذي نجم عنه إلغاء الكثير من العمليات الزراعية في هذا القطاع.

- ☑ تعدد المشاكل المتعلقة بالنقل البحري وتجهيزات الموانئ والمطارات، فعلى سبيل المثال فإن المرور على "السكانير" من طرف المنتجين الجزائريين يستدعي الوقوف في طابور واحد مع المستوردين رغم أن الوضع يفرض شباكا موحدا للمصدرين. كما أن ملف الحصول على القرض يتطلب وقتا طويلا في البنك بالنظر إلى الإجراءات التي يفرضها هذا الأخير والتي غالبا ما تعرقل السير الجيد لعملية التمويل.
- ☑ تأخر وصول الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحرا تضمن سلامة المنتج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. بالإضافة إلى تأخر مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى يتمكن المصدر الجزائري من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح المنافسة ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول هذه المنافسة.[23]
- ☑ التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الموجه للقطاع، حيث أن الدعم المالي غير كاف لان الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية.
- ☑ وهناك أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلّون بسلامة المنتج وهم يعملون أيضا على مضاعفة الأسعار ويلجئون إلى الغش في المنتجات المعبأة.
- ☑ كما أن من ابرز المعوقات التصديرية نجد انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجية خاصة من حيث الدعاية والترويج والإعلان مما يساهم في خفض الطلب الخارجي على التمور المحلية.[24]

ث: تأثير الأزمة المالية العالمية على مصدري التمور الجزائرية: في تصريح له عن إرهاصات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الجزائري كشف المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الصادرات(*Algex*) عن الخسائر الكبيرة التي تكبدها المصدرون الجزائريون، خاصة مصدرو التمور الذين يتعاملون بالأورو نتيجة الأزمة المالية العالمية. وأكد المسئول عن الوكالة على هامش اليوم الإعلامي الخاص بالبرنامج الجزائري الفرنسي لدعم المؤسسات المتوسطة المنظم بعنابة،[25] أن خسائر مصدري التمور تراوحت بين 20 و30 بالمائة من المنتج الإجمالي، الذي يصدر إلى الخارج، والذي بلغ 13400 طن سنة 2007 بقيمة 23 مليون دولار. وأرجع المتحدث الأسباب إلى كون العقود، التي يبرمها المصدرون لهذا المنتوج تتم قبل حوالي ستة أشهر من الشروع في عملية التصدير، الأمر الذي تسبب في خسائر، خاصة ما تعلق بفقدان المصدرين لهامش الربح، بخلاف الصادرات الأخرى خارج المحروقات، التي تبرم فيها العقود في الفترة التي تتم فيها عملية التصدير.

ح: نسبة مساهمة صادرات التمور في التجارة الخارجية الجزائرية: يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 بالمائة إلى 12.72 بالمائة، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 الى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 بالمائة صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 بالمائة.

وحسب إحصائيات الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.

ج: الحلول والبدائل المساهمة في نجاح السياسة الإنتاجية والتصديرية للتمور الجزائرية: لغرض تفادي العوائق والعراقيل السابقة الذكر وحتى تحتل عملية إنتاج التمور نسبة هامة من بين نسب الصادرات الفلاحية والتي تدعم الاقتصاد الوطني الجزائري في سوق المنافسة الدولية خارج قطاع المحروقات لابد من مراعاة ما يلي:

- ☑ توسيع وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بزراعة النخيل.
- ☑ زيادة الطاقة التصديرية للأسواق التقليدية بالخصوص أوروبا* ودول الساحل والدول العربية بالإضافة إلى غزو أسواق تصديرية جديدة.[26]
- ☑ إرشاد وتوعية المزارعين بضرورة إجراء مختلف عمليات الخدمة في المواعيد المناسبة وبالطرق الفنية المستحدثة وبطريقة دقيقة تحقق الأهداف المرجوة.
- ☑ التنسيق ما بين الخطط الإنتاجية والخطط التصديرية بالإضافة إلى تحسين كفاءة التخزين وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية من جهة والنقل البحري والجوي من ناحية أخرى.
- ☑ التشجيع على إجراء البحوث الميدانية والمكتبية تسهم في تحديد المواصفات القياسية لأصناف التمور بمختلف أنواعها حتى لا تتأثر بالمعايير والتصنيفات العالمية في إطار المنافسة الدولية.

ولقد خلص عدد من المصدرين الجزائريين بخصوص ترقية وتطوير عملية التصدير إلى أنهم أجروا اتفاقا مع وزارة الفلاحة لرفع نسبة الصادرات بصفة تدريجية خلال الخماسي الحالي (2010-2014)، مؤكدين على وجود ديناميكية كبيرة لتنظيم مهنة التمور بزيادة الصادرات، خاصة وأن الطلب على التمور الجزائرية في تزايد، وبالأخص في دول شرق آسيا. وتنظيم السوق الداخلية عن طريق التحكم في النوعية والسعر. كما طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات.

المحور الثالث: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات:

أولا: متطلبات إنتاج التمور في الجزائر:

لتحقيق الأهداف المسطرة ورفع الإنتاج الوطني من التمور اتخذت وزارة الفلاحة جملة من التدابير أهمها: "إعادة تهيئة الواحات القديمة وغرس مساحات جديدة لأشجار النخيل، إلى جانب إنشاء 1000 وحدة جوارية للقصور والواحات للتحويل والتوضيب والتغليف، بالموازاة مع الاهتمام بتطوير وعصرنة الصادرات وإدماج التمور ضمن نضام

ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وترقية مختلف الأنواع، وأخيرا تحديث التقنيات الزراعية في الواحات".

وللإشارة فإن شعبة التمور تعد من بين الشعب الهامة والإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي استفادت بدورها من العديد من الإجراءات الهامة والتحفيزات في إطار السياسة الجديدة للقطاع الفلاحي أو ما يسمى بسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي كما تم إدراجها ضمن القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية ببسكرة، وتمثل ذلك في المساعدات الهامة التي تقدمها الدولة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة، حيث استفاد إنتاج التمور وتصديرها من تحفيز ملائم سيشمل أساسا الحفاظ عل غابات النخيل وتجديدها إلى جانب بناء وحدات التوضيب والتصدير.

وفي سياق تفعيل دور هذا الفرع من الإنتاج الفلاحي، أشرف يومي 19 و20 من جانفي 2011 السيد **أحمد فروخي** الأمين العام بوزارة الفلاحة على أشغال الورشتين التي تم تنظيمهما بغرداية والمتعلقة بشعبة التمور، حيث دارت الورشة الأولى حول الترتيبات والتدابير التنفيذية لتدعيم شعبة التمور الخاصة بمميزات مختلف مناطق الإنتاج.في حين تناولت الورشة الثانية بالنقاش مسالة الحفاظ وترقية أشجار النخيل داخل المناطق الحضرية والنخيل المتواجد بالقرب من المدن في إطار التنمية المستدامة.

ثانيا: واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها:

عرفت الجزائر ولسنوات عديدة بصفة المنتج والمصدر الأول لمادة التمر في العالم، فإلى جانب الإنتاج المعتبر الذي كان يضمنه القطاع الفلاحي من هذا النوع من الثمار اشتهرت دقلة نور بالجودة والنوعية العالية لاستجابتها لمقومات العنصر الغذائي المهم والمساهم في الأمن الغذائي وفق تصنيف منظمة "الفاو"، لكن منتجنا من هذه المادة الإستراتيجية تعرّض لهزات متتالية على مستوى الإنتاج والتسويق وتعرضت علامتنا التجارية إلى النهب في الأسواق العالمية، وهي وضعية تجذرت على مراحل وأفقدت الجزائر زبائنها التقليديين في هذا المجال، وتم في ذلك تسجيل نوع من الاختلال في ثلاثية قوامها الإنتاج والتسويق والتصدير.

تشهد السوق المحلية للتمور في بلادنا تدهورا ملحوظا بسبب ما يعرض من منتج دون المستوى كما تشهد صادراتنا من هذه المادة تراجعا سنة بعد أخرى ، وما يثير القلق هو أن هذا الواقع يأتي في ظل الدعم المالي والتقني المخصص لقطاع الفلاحة للرفع من القدرات الإنتاجية للمحاصيل الفلاحية ومنها التمور، وحسب المنتجين ورئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور، فإن الأمر يرتبط بالمضاربين الذين يخلون بنوعية التمر الجزائري وهو مشكل يوجد حله – حسب ممثل وزارة الفلاحة– في تكتل أهل الفرع انطلاقا من التسويق حتى التصدير. ومثلما يؤثر المضاربون سلبا على نوعية التمر تتدخل عوامل أخرى في سبب تراجع نشاط التصدير منها العراقيل البيروقراطية وتأخر استفادة المصدرين من الإعانات المالية الموجهة لهم وهو انشغال يؤكد وجوده المنسق العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ويقترح بشأنه مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية استحداث هيئة رسمية ترافق المصدرين على مختلف المستويات منها التمويل المالي والجباية والجمركة والنقل عبر الحدود، وهو أمر يقر ضرورة إقحام كل من مصالح التجارة والمالية والنقل للوصول إلى تحقيق

إستراتيجية الجزائر الرامية في مجال التجارة الخارجية والتي منها التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من صادراتنا خارج المحروقات. [27]

وحسبما أوردته دراسة متخصصة أصدرها باحث من جامعة ورقلة حول موضوع "إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر"، فإن زراعة هذا المنتج في بلادنا تتمركز في مناطق الواحات وتحديدا في كل من بسكرة ، بوسعادة طولقة، وادي سوف، ورقلة، تقرت، وادي ميزاب، أدرار، رقان، تيميمون، بشار، تمنراست ، عين صالح، والمنيعة، تنتج جميعها 800 صنف من التمور منها الجافة ونصف الجافة واللينة. [28]

واحتلت الجزائر– حسب مسؤول حكومي سابق– في تصريح ل"المساء" حتى نهاية السبعينيات المرتبة الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير التمور، لكن إنتاجنا من هذه المادة تراجع بشكل محسوس لأسباب مختلفة منها ما فرضته عوامل مرتبطة بكيفية تسيير ثروتنا الفلاحية وأخرى بالأطر المنظمة لنشاط التجارة الخارجية آنذاك، وامتد تأخر الفرع في الإنتاج والتصدير لفترة طويلة فاقت العشرين سنة وتحديدا بين سنوات 1970 و 1990، ومع مطلع التسعينيات تعرض منتجنا الفلاحي وعلامتنا التجارية »دقلة نور« إلى النزيف والنهب من قبل شبكات تهريب منظمة استغلت الوضعية الأمنية التي مرت بها الجزائر لتهريب منتجنا من هذه المادة عبر الحدود وبات منتجنا الوطني يروج في السوق العالمية من قبل دول أخرى على انه منتج محلي خاص بها، ولنفس الأسباب المذكورة فقدت الجزائر أسواقها الخارجية وترتيبها العالمي في مجال تصدير هذه المادة وهي الآن تحاول ومنذ سنة 2000 في إطار مختلف برامج الدعم الفلاحي إلى الرفع من قدرات إنتاجها الفلاحي وحمايته.

وحسب السيد **فريد عبدوش** مدير فرعي مكلف بتطوير الشعب النباتية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تصريح "المساء"، فإن الجزائر تسعى من خلال مختلف البرامج التي وضعتها منها "المخطط الوطني للتنمية الريفية" و"برنامج التجديد الاقتصادي والريفي" إلى الرفع من إنتاجها الفلاحي، وتوفير نوعية جيدة من المحاصيل الزراعية، وقد تمكن القطاع منذ سنة 2000 تاريخ انطلاق برامج الدعم في إطار "المخطط الوطني للتنمية الريفية"، من توسيع المساحات المزروعة من أشجار النخيل إلى نسبة معتبرة قاربت 100 بالمائة انتقلت فيها المساحة من 100 ألف هكتار إلى 169.3 ألف هكتار، ويتم في إطار برنامج التجديد الاقتصادي والريفي، التركيز على عملية توفير نوعيات جيدة وممتازة من التمور من خلال القضاء على مختلف الأمراض التي عادة ما تصيب الأشجار والثمار وتم في هذا المجال تقديم إعانات مالية للفلاحين وتوفير الدعم التقني لهم انطلاقا من خدمات المعاهد المتخصصة التابعة للوزارة، كما تم تخصيص صندوق خاص لدعم الاستثمار الفلاحي، موجه إلى عدد من الفروع ومنها ما يخص زراعة أشجار النخيل وإنتاج التمر، ويهدف هذا الصندوق إلى دعم عمليات تهيئة النخيل وقلع القديمة منها، وتعديل الأرض بالرمال، وحماية صنف دقلة نور، ودعم التصدير، وتجهيز التمور لعملية التصدير، ويشمل الدعم اقتناء مواد متخصصة لتجهيز وحدات جديدة وتجديد تجهيزات الوحدات الموجودة وقد أدت مختلف هذه العمليات إلى تسجيل تضاعف في المنتج انتقل فيها من حجم 3.6 ملايين قنطار إلى 6 ملايين قنطار، كما تم تسجيل تحسن معتبر في مردود الشجرة الواحدة منها ما بلغ فيها الإنتاج 60 كيلوغراما.

ثالثا: تراجع تصدير التمر الجزائري:

يؤكد العارفون بنشاط التصدير الخاص بمادة التمر أن صادرات الجزائر من التمور خلال السنوات الأولى للاستقلال قاربت حدود 500 ألف طن، لكن سرعان ما تراجع حجم وقيمة صادراتنا من هذا المنتج الفلاحي إلى درجة جد قصوى، وحسب الدراسة الصادرة عن جامعة ورقلة ، فإن نسبة صادراتنا من التمور مقارنة بصادراتنا الأخرى خارج المحروقات شهدت بين1991 و1992 ارتفاعا محسوسا انتقلت من 4.92 % إلى 12.72 %، ثم تراجع حجم التصدير خلال 1993 إلى11.5 بالمائة وتم خلال 1995 تسجيل ما نسبته 15.5 % صادرات بقيمة 78.51 مليون دولار، وتشير الدراسة نفسها إلى أن صادراتنا من هذه المادة بدأت تسجل انخفاضا متتاليا بين 1996 و سنة 2000 بنسبة 3.36 %. وحسب الإحصائيات التي أفادتنا بها الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، فقد بلغت الكمية المصدرة من التمر خلال 2005 حدود 12328 طنا بقيمة تفوق 18 مليون دولار وهي لا تمثل سوى 2.04% من إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات المحققة في السنة ذاتها، وبلغت القيمة المالية المصدرة من التمور خلال 2006 قيمة 20 مليون دولار، وبلغ الحجم المسجل خلال 2007 حدود 13.36 ألف طنا بقيمة تفوق 23 مليون دولار وتراجع الحجم المصدر من هذه المادة خلال 2008 إلى أقل من 10 ملايين طن بقيمة تقارب 20 مليون دولار، وتم خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية 2009، تسجيل 4 آلاف طن من التمور بقيمة تقارب 8 ملايين دولار.[29]

وحسب السيد عمار جبارة المسير العام للجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين في تصريح "للمساء"، فإن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومنها المنتجات الفلاحية تظل دون مستوى التطلعات لأسباب مختلفة منها تثاقل الإدارة في تمويل هذا الجانب من التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق بالدعم الموجه للمصدرين وهو ما يعمل على عدم تمكن هؤلاء في تحديد التكاليف الفعلية والحصول على أسواق خارجية، ولا يستثنى من هذا المصدرون المتخصصون في تصدير التمور. ويقر رئيس الجمعية الوطنية لمصدري التمور السيد يوسف غمري بأن إجراءات الدعم المعلن عنها متعددة من قبل مصالح وزارة التجارة لكن الحصول عليها يكون ثقيلا وخاضعا للبيروقراطية، مما أدى إلى تسجيل تراجع في حجم صادراتنا من هذه المادة لصالح أسواق خارجية منافسة لنا وهذا رغم جودة منتجنا الذي يبقى بحاجة إلى دعم استعجالي، ويضيف المتحدث بأن الإعانات التي كان من المفروض تخصيصها من قبل مصالح وزارة التجارة للمصدرين في 2004 لم يستفد منها المصدرون إلا أواخر 2008 ومطلع 2009، وحسبه فإن اعتبارات مرتبطة بنشاط التجارة الخارجية وواقع السوق العالمية تؤثر سلبا على الوضعية المالية للمصدرين وتجعلهم غير قادرين على التأقلم مع واقع الصرف وتحديد أسعار تنافسية، ويضاف إلى هذا مشكل عدم وصول هذا الدعم خلال مرحلة التصدير، وعدم توفر سلسلة نقل ملائمة بحرا تضمن سلامة المنتج من التلف، وعدم توفر التسهيلات على مستوى النقل الجوي. كما طرح محدثنا عدم مساهمة البنوك في تدعيم مجال التهيئة والتخزين حتى نتمكن من ضمان جميع مراحل التسويق والتخزين والتصدير، وفي حال تحرير الدعم يكون ذلك بعد انطلاق العمل في الأسواق العالمية لصالح منافسنا ولا يكون في ذلك أي جدوى لدخول المنافسة.

ويؤكد المتحدث، وجود أسباب موضوعية أخرى عملت على تراجع صادراتنا من التمور وتأثر موقعنا في السوق العالمية تكمن في تدخل المضاربين في سلسلة الإنتاج والتصدير الذين يخلّون بسلامة المنتج وهم يعملون أيضا على مضاعفة الأسعار ويلجؤون إلى الغش في المنتجات المعبأة.

ويقر السيد محمد بنيني مدير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تصريح "للمساء" بوجود عراقيل كبيرة يواجهها قطاع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، منها التثاقل المسجل على مستوى الإدارة المالية في تمويل مختلف عمليات التصدير في إطار الدعم الوجه للقطاع، وحسب محدثنا، فإن الدعم المالي غير كاف لان الأمر مرتبط بالتسهيلات الإدارية التي تبقى حجر عثرة في وجه المصدرين وبكيفية تسيير هذا الجانب من التجارة الخارجية وهو ما يستدعي استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف ويستدعي الأمر –حسبه– تكثيف جهود مختلف القطاعات للرفع من حجم صادراتنا خارج المحروقات، منها وزارة المالية والفلاحة والنقل والتجارة. [30]

واقترح ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية، كما أكد على أن وجود العراقيل في وجه المصدرين لا يعني غياب الآليات المدعمة لهم، لكن يبقى ذلك مسجلا في مجال التوجيه والتكوين، ويبقى المصدر بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.

رابعا: التوقعات المستقبلية في إنتاج التمور:[31]

أعلنت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، يوم السبت 11 ديسمبر 2010، في بيان لها أن الإنتاج الوطني من التمور لموسم 2010-2011 قد يبلغ 1،7 مليون قنطار مقابل 5،6 مليون قنطار خلال السنة الماضية.

و أوضحت الوزارة، أن الكميات التي تم جنيها إلى غاية 9 ديسمبر بلغت 5،5 مليون قنطار أي 77 بالمائة من توقعات الإنتاج مضيفة أنه "تم تسجيل تزايد في مردود كل نخلة فاق نسبة 10 بالمائة مقارنة مع موسم 2008/2009".

وأكدت الوزارة، أن توقعات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تأتى عشية الاحتفال ببسكرة يوم غد الأحد 12 ديسمبر بالعيد الوطني للتمور الذي سيستغل من طرف "مجموع الأطراف التي تنشط في هذه الشعبة لتقييم الإنجازات التي تحققت لاسيما على ضوء سياسة التجديد الفلاحي والريفي".

وأوضح نفس المصدر، أنه فيما يخص موسم التمور 2009-2010 تؤكد التقييمات الأولية التي أعدها المهنيون والخبراء و التقنيون المتخصصون في إنتاج التمور بروز حركية نمو إيجابي كما ونوعا".

وفي إطار عقود النجاعة المبرمة بين الوزارة و الولايات بالنسبة للفترة 2009-2014 يتوقع إنتاج 9 ملايين قنطار، الثلث منها من نوع "دقلة نور" مقابل معدل إنتاج 5 ملايين قنطار بالنسبة للفترة 2004-2008.

تقدر المساحة الإجمالية للنخيل بـ 170000 هكتار مقابل 165000 هكتار سنة 2008 مما يمثل 7،18 مليون نخلة. ويعد النشاط الفلاحي الخاص بمناطق الجنوب أكثر من 80000 منتج للتمور و يستحدث 200000 منصب شغل دائم. كما تم التوضيح أن "إنتاج التمور يمثل 7% من قيمة الإنتاج الفلاحي الإجمالي أي 47 مليار دينار".

كما ارتفع إنتاج الجزائر من التمور هذا العام إلى 710 آلاف طن مقابل 650 ألف طن العام الماضي، وأعلن بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أول من أمس أن الكميات التي تم جنيها إلى غاية التاسع من ديسمبر بلغت 550 طناً، وهو ما يمثل 77% من التوقعات، ولازالت حملة الجني متواصلة في جميع الولايات الجنوبية التي تنتج التمور .[32]

كما جاء بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2010/12/13، أن الإنتاج الوطني للتمور سيرتفع إلى أزيد من 7 مليون قنطار خلال السنة الجارية، وأفادت الوزارة في بيان لها بأن عملية الجني ارتفعت إلى 77 في المائة من توقعات الإنتاج.

وأكدت وزارة الفلاحة أن بأن محصول هذا العام من التمور سيصل إلى 7.1 مليون قنطار وذلك بزيادة تقدر بـ 600. ألف قنطار عن محصول السنة الماضية التي شهدت إنتاج 6.5 مليون قنطار، وأضافت نفس المصالح بأنه تم جني 5.5 مليون قنطار إلى غاية يوم 9 ديسمبر 2010، وحسب نفس البيان فإن إنتاج التمور سجل نموا معتبرا هذه السنة وصل إلى 21 %، وهو معدل مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية التي بلغ بها معدل الإنتاج السنوي 5.3 مليون قنطار ونظمت الاحتفالات باليوم الوطني للتمور أمس بولاية بسكرة التي شهدت في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا المنتج لا سيما من قبل الخواص الذين استفادوا من عقود نجاعة حيث تتوقع المصالح الفلاحية لهذه الولاية لوحدها بلوغ 09 ملايين قنطار في الخماسي الجاري ثلث هذا المنتج من دقلة نور الشهيرة، والتي تضم كذلك 4.1 مليون نخلة منها 60 % (2.5 مليون) من سلالة دقلة نور أو "ملكة التمر". كما تزخر الولاية بمجموع 550 ألف نخلة من نوع الأبيض اللين.[33]

واحتلت ولايتي بسكرة والوادي المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التمور بـ 60% من مجموع إنتاج الوطني الذي سجل هذه السنة في 16 ولاية، وأحصت مصالح وزارة الفلاحة وجود 12 نوعا من التمور القابلة للتصدير، على غرار "دقلة نور" التي تعتبر من أجود الأنواع في العالم.

ومن أجل الارتقاء بهذا المنتج الحيوي طوّرت الحكومة مفهومًا جديدًا يسمى "القناة الخضراء" سيقدم الدعم المالي لمصدري التمور في كل ما يتعلق بالضرائب والجمارك والإدارة إلى جانب مرونة كبيرة في عمليات التصدير بالموانئ والمطارات، فضلا عن المؤهلات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في مجال زراعة وإنتاج التمور ، وفي نفس المجال أعلن وزير الفلاحة السنة الماضية عن تأسيس شركة لترويج المنتجات المحلية من بينها التمور.

خامسا: آفاق تصدير التمور في الجزائر:

إن المنافسة الشديدة من الدول المنتجة لإيجاد أسواق لتصريف التمور الطازجة والمجففة توجب إيجاد وسائل كفيلة لتطوير إمكانيتنا لإيصال هذه التمور إلى الأسواق العالمية، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:[34]

- تطوير تكنولوجيا بتعبئة وتغليف التمور بما يلاءم والتطور الحاصل في تعبئة وتغليف الأغذية.
- الحصول على شهادات الإيزو *ISO* ، الهسب *HACCP* ، اليوروكاب*Euro cap* .
- المشاركة في المعارض.
- فتح مكاتب لترويج التمور في دول العالم وتعريف العالم بأهميتها الغذائية والصحية.
- المحافظة على التمور بالتبريد أو التجميد.
- استخدام الوسائل الكفيلة بإيصال التمور بأفضل حالة إلى الأسواق العالمية.

- رفع الخبرة والمهارة الفنية والتسويقية لمنتجي ومصنعي التمور وذلك عن طريق الدورات المتخصصة في مجال عمليات ما بعد الحصاد إلى وحدات التعبئة والتغليف إلى عمليات التبريد والتجميد.
- رفع خبرة العاملين في مجال التسويق في مجال المعرفة بهياكل الأسواق والاستراتيجيات التسويقية المناسبة.
- المحافظة على مستوى المواصفات والمقاييس الخاصة بالتمور وأنواعها ومنتجاتها.
- رفع كفاءة العاملين في مجال التمور بالتقنيات الحديثة بتعقيم التمور.

الخاتمة:

اتضح من هذه الدراسة أن الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من بين أكثر المناطق ملاءمة لزراعة أشجار النخيل في العالم، حيث تتطابق المتطلبات البيئية لشجرة النخيل مع الظروف المناخية السائدة، إذ أن إنتاج وتصدير التمور في البلدان العربية نسبته ضعيفة مقارنة بالمواد الزراعية الأخرى، إذ يعترض ذلك مجموعة من المشاكل تتعلق بالإنتاج والتسويق إضافة إلى الآفات التي تصيف مختلف أنواع التمور.

ترتكز عملية تصدير التمور على الآلية التسويقية التي تستخدمها الدول العربية في ترويج المنتج، كعمليات التعبئة، شكل الأكياس ونوعية التغليف، هذا فضلا عن جودة المنتج، فبالرغم من توفر المادة الأولية (التمور) في الجزائر وإمكانية إنتاج العديد من الموارد الضرورية المستوردة عن طريق تصنيع التمور إلا أن القطاع مازال ضعيف الحصة، إذ يحتاج إلى دعم واهتمام كبيرين في مقابل للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، لذا يجب الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال وذلك بسن قوانين وبرمجة مشاريع ومخططات تعمل في إستراتيجية "زيتنة الشمال وتنخيل الجنوب" لمواجهة مشكلة الموارد الناضبة.

فإذا كانت بعض الدول التي تتميز بخاصية الميزة التنافسية والتي تعني عدم توفر المورد الطبيعي أو النباتي لترقية منتجاتها وتصديرها إلى الخارج بل يطغى على ذلك تفوقها التكنولوجي، قد استطاعت أن تنتج وتصدر ما لا تتوفر فيه على ميزة نسبية، فالأولى بالدول ذات الميزة النسبية خاصة في المنتجات الفلاحية والزراعية أن تحتل الصدارة والريادة العالمية في إنتاج هكذا منتجات حتى تضمن لها مكانة ضمن حلقة التنافسية التجارية الدولية. فالجزائر وبعيدا عن الصادرات النفطية تحتوي على مقومات تصديرية أخرى ذات أهمية كبيرة على غرار منتجات القطاع الفلاحي وخاصة ما تعلق منها بإنتاج التمور والذي بينت هذه الدراسة أهمية الاستثمار فيه ومكانته الهامة في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات وهذا طبعا سوف لن يتأتى إلا إذا امتزجت الإرادة السياسية مع المتعاملين في القطاع جنبا إلى جنب حتى نصل بمنتو جنا إلى مستويات الجودة والتنافسية العالمية، وقد صرح أحد الاقتصاديين قائلا:" "جيراننا في المغرب وتونس وجدوا طرقًا لتخطي هذا العائق باستغلال موارد طبيعية أخرى غير المحروقات كالسياحة أو زراعة الفواكه والخضر لجلب العملة الصعبة. لكن الجزائر رغم مؤهلاتها الكبيرة تظل متخبطة وبالكاد غير قادرة على مواجهة تحديات عهد ما بعد النفط".. وأضاف أيضا:" بأن الرجوع إلى المنتج الإقليمي كالتمور وزيت الزيتون هو خطوة هامة إلى الأمام قد تساعد ليس فقط على دعم القطاع الفلاحي فحسب بل أيضا تشجيع السياحة والقطاع التجاري الخارجي بشكل عام".

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم **الاقتراحات والتوصيات** التالية:

- ☑ إن تصدير التمور ينبغي أن يحتل مكانة إستراتيجية، بمعنى أن الدولة يجب أن تصنفه كمنتج استراتيجي من الدرجة الأولى، على اعتبار أن محصول التمور بالجزائر كبير جدا.
- ☑ لابد من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لصالح التصدير من شأنها مرافقة المصدرين وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، تأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.
- ☑ ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين لتقديم منتج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- ☑ ضرورة التعاون مع المصدر والذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.
- ☑ على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين في الخارج، خصوصا في عرض منتج التمور ودقلة نور الجزائرية المطلوبة بكثرة في هذه المعارض.

لابد من تحسين وسائل الدعاية والإعلان للتمور الجزائرية في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تشجيع البحوث العلمية التي تسهم في الكشف عن أنواع التمور الجزائرية ومدى جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية الدولية حتى تسهل عملية وصولها للأسواق الخارجية

قائمة الهوامش:

[1]– محمود الأشرم: **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007، ص: 508.

[2]– عادل عبد العزيز السني: "**سياسة التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على الاقتصاد المصري**"، سنة 2002، دار النهضة العربية، ص:14.

[3]– محمود يونس: "**اقتصاديات دولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007، ص:21.

[4]– محمود يونس: "**أساسيات التجارة الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة 1993، ص: 12.

* يفرق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية** و**التجارة الدولية**، فالتجارة **الخارجية** تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو مجموعة دول فيما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر إلى: حسام داوود: "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، سنة 2002، ص: 12.

[5]– حمدي عبد العظيم: "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار النهضة العربية، سنة 2000، ص: 13.

[6]– صلاح الدين نامق: "**التجارة الدولية**"، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، سنة 1967، ص ص: 10-12.

[7]– موسى سعيد مطر و آخرون: "**التجارة الخارجية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2001، ص:13.

[8]– بلقاسم زايري: "**اقتصاديات التجارة الدولية**"، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2006، ص: 13.

[9]– موسى سعيد مطر وآخرون: "**التجارة الخارجية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، سنة 2001 ، ص ص: 13 – 16.

[10]– رشاد العصار وآخرون: "**التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للتوزيع، عمان، سنة 2000، ص: 16.

[11]– رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، دمشق، سنة 2000، ص: 57.

[12]– بلقاسم زايري: "**مرجع سابق**"، ص: 31.

* *La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.*

[13]– **الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2009، ص 135.

[14]– أمينة أمال بن شهيدة: "**تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام والشبه المصنعة**"، *www.aoad.org*

[15]– مقال منشور بدون ذكر الكاتب: "الجزائر تعد برامج استثمارية بقيمة 400 مليار دولار "، تاريخ التصفح: 06-05-2011 *http://www.palmoon.net/2/topic-5619-35.html*

[16]– آيت بن علي حادة: "**تدعيم فرص وصول المنتجات الزراعية العربية للأسواق العالمية والترويج لها**"، *www.aoad.org*

* دقلة نور: كما يدل عليها اسمها أو **خضراء التمور**، فهي أجود التمر وذات النوعية الرفيعة المطلوبة في كل مكان من العالم، مذاقها معطر مع نكهة العسل، تأكل كما هي أو محشوة في أكياس(بطانة). وهناك أنواع أخرى من التمور المتواجدة في الجزائر ذات النوعية الرفيعة أيضا كالغرس والحمراية، الورقلية، التفزوين، بنت الخبالة وغيرها.

[17]– على غرار بعض المنتجات الاستهلاكية كالشاي والسكر، أو تلك المنتجات الضارة الاستعمال كالتبغ والكبريت من خلال عمليات التهريب على الحدود الوطنية.

[18]– مقال منشور على الموقع الالكتروني: *tinerkouk.banouta.net* بعنوان: ثلث التمور الجزائرية تأكله الديدان. شوهد يوم 2011/02/28.

[19]– بشير بن عيشي: "**أساليب تحسين المردود الاقتصادي لزراعة النخيل بالجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص: 28.

[20]– عمر عزاوي: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، سنة 2002، ص: 44.

[21]– عمر عزاوي: "**المرجع السابق**"، ص: 45.

[22]– بشير بن عيشي: "**المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2002، ص" 79.

[23]– عمار جبارة ، **واقع إنتاج التمور في الجزائر وتصديرها**، شوهد يوم 2011/03/01، الموقع الالكتروني لجريدة المساء: *http://www.el-massa.com/ar/content/view/26475/41/*

[24]– بشير بن عيشي، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مرجع سابق، ص 80.

[25]– محمد بنيني، مدير الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية، تصريح لجريدة الخبر، يوم 2008/12/24 للمزيد ارجع إلى الموقع

http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=136623&idc=49&date_insert=20081223

* وهذا عن طريق البحث عن أسواق خارجية باستطاعتها التكفل بهذا المنتوج المقدر إنتاجه حاليا بأزيد من 7 مليون قنطار، كما كان يحدث في سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات، عندما كان تصدير منتوج التمور نحو أوربا.

[26]– عمر عزاوي: "**مرجع سابق**"، ص: 48.

[27]– وزارة الفلاحة:**مقال: ن/هدى: المساء**، 2009/11/09، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[28]– عمر عزاوي: : "**مرجع سابق**"، ص: 48.

[29]– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

[30]– وزارة الفلاحة:**مقال: ن/هدى: المساء**، 2009/11/09، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[31]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: من موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ التصفح: 31-01-2011 *http://www.djazairess.com/alahrar/8882*

[32]– بيان صدر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. الثلاثاء, 14 ديسمبر 2010 على الموقع:

http://www.webjijel.com/dz/index.php?option=com_content&view=article&id=269:700&catid=3:eco&Itemid=49.

[33]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: الجمهورية 2010/12/13 .

http://www.khodja-brahim.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1125--7--&catid=38:2010-01-03-17-47-39&Itemid=70.

[34]– حسن خالد حسن العكيدي: " **المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، سنة 2010، ص: 02، *www.iraqi-datepalms.net*

قائمة المراجع:

1) عبد الكريم قاسم منصور: "**تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة** (1980–2000)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي، سنة 2006.

2) عمر عزاوي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

3) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007.

4) سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.

5) سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، سنة 2006.

6) روزماري موتجومري: "**الإنتاج المحصولي في البلدان المتوسطية الشريكة في تزايد مستمر**"، يوروستات "إحصاءات باختصار 2009".

7) حسن خالد حسن العكيدي: "**المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، على الموقع، *www.iraqi.datepalms.net*.

8) غريب رضوان محمد: "**المتطلبات البحثية لمعالجة مشكلة صادرات التمور السعودية**"، الكلية التقنية، نجران، ورقة رقم: 3-306.

9) وزارة الفلاحة.

10) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

11) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

12) فداء الروابدة: "**واقع زراعة النخيل في الأردن**" ،وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

13) وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، عرض حول: قطاع النخيل وبرامج تنميته.

14) حسن خالد حسن العكيدي: " المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا"، سنة 2010، *www.iraqi-datepalms.net*

15) عبد الكريم قاسم منصور: "**تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لإنتاج التمور في العراق للمدة** (1980–2000)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد زراعي، جامعة بغداد، كلية الزراعة، الاقتصاد الزراعي، سنة 2006.

16) عمر عزاوي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**إستراتيجية تسويق التمور في الجزائر**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 01، سنة 2002.

17) محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة "العوامل الفاعلة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، مارس 2007.

18) سوران وفيق العاني: "**علم الاقتصادي الزراعي**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.

19) سالم النجفي: "**السياسات الاقتصادية الزراعية في البلدان العربية**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، سنة 2006.

20) روزماري موتجومري: "**الإنتاج المحصولي في البلدان المتوسطية الشريكة في تزايد مستمر**"، يوروستات "إحصاءات باختصار 2009".

21) حسن خالد حسن العكيدي: "**المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا**"، على الموقع،www.iraqi.datepalms.net.

22) غريب رضوان محمد: "**المتطلبات البحثية لمعالجة مشكلة صادرات التمور السعودية**"، الكلية التقنية، نجران، ورقة رقم: 306-3.

23) وزارة الفلاحة.

24) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

25) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

26) فداء الروابدة: **"واقع زراعة النخيل في الأردن"** ،وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

27) وزارة الفلاحة والصيد البحري، المملكة المغربية، عرض حول: قطاع النخيل وبرامج تنميته.

28) حسن خالد حسن العكيدي: " المفاهيم الجديدة في فن تسويق التمور عالميا"، سنة 2010، *www.iraqi-datepalms.net*